متى يرنّ الهاتف من جديد؟

سماح إدريس

هل يتجه لبنان إلى مزيد من التضييق على حرياته؟

لعلّ هذا هو الهاجس الذي استبدّ بالكثير من المثقفين في هذا البلد، وهُمْ على مشارف الدخول في الألفية الجديدة. فمن قضيّة مارسيل خليفة، إلى قضيّة رندة الشهّال، فقرارات الأمن العام الجديدة بحقّ المطبوعات (وربّما كنّا نحن أوّل مَنْ يذيعها)، يبدو مجتمعنا المدنيّ متململاً من شدّة الضغوط ويكاد يترنّح من قسوتها.

I ـ فبعد أن طُويَ ادّعاءُ النيابة العامّة على مارسيل خليفة في ٩٦/٩/١٧، عُيِّن قاضي تحقيقٍ أوّلٌ جديدٌ لبيروت. وكان أوّل عملٍ قام به عند تسلّمه منصبه الجديد هو إصدارُ قرارٍ ظنيّ يقضي بإنفاذ المادة ٤٧٤ من قانون العقوبات، وتقضي بحبسه من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات بتهمة «الخروج على التقاليد الإسلامية» و«تحقيرها» لغنائه قصيدةً لمحمود درويش، تَردُ فيها آيةٌ قرآنيةٌ (أو جزءٌ منها) «ملحّنةً».

كُتِب الكثير عن قضية مارسيل، ولكني أريد أن أركّز على جملة أمورٍ لم تأخذ مجالَها المناسبَ في النقاشات التي دارت:

أ ـ لا يجوز أن تكون «التقاليدُ الإسلامية» هي التي تُقرِّر الحكمَ على المواطن في دولةٍ غير دينية (وإنْ كانت دولةً طوائفية) مثل لبنان، بل إنّ ما يقرِّر ذلك هو الدستورُ والقانونُ اللبنانيُّ... علماً أنّ تهمة «التحقير» ـ كما أشار كميل داغر[1] ـ لا تنطبق على قصيدة درويش المغنّاة من ناحية قانون العقوبات اللبنانيّ في مادّتيْه ٣٨٣ و٣٨٥. وبكلمة، فإنّ القرار الظنيّ قد حَرَّف مفهومَ «التحقير»، فنقله من حيِّزه القانونيّ إلى حيِّزٍ طوائفيّ، مسخِّراً القانونَ في خدمة فئةٍ (سلطةٍ) ضمن طائفة.

ب ـ حاول مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو إقناعَ الناس بأنّ قضية مارسيل خليفة مفتعلةٌ، وذلك لأنّ دار الفتوى لم ترفع قضيةً ضدّه أصلاً[2]. ولكنّ سماحته نسي، أو تناسى، أنّ الفتوى التي أصدرتْها تلك الدارُ بتحريم تلحين القرآن الكريم تُسهم في خلق جوٍّ تكفيريّ ضد خليفة. فحتى لو لم تَرْفع دارُ الفتوى قضيةً ضدّه، فإنّها شريكةٌ في إدانته واتّهامه تمهيداً

لحبسه. فمرجعية الظنّ «دينيّة» حتى لو بدا أنها «مدنيّة».

ج ـ صرّح سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قبّاني أنّ تلحين آيات القرآن الكريم وغنائها أمرٌ محرَّمٌ «بصرف النظر عن النيات والمقاصد والمضمون للقصيدة أو الأغنية»[3]. ولكنّنا نسأل سماحته: لماذا يَصْرف النظر عن تلك النيّات والمقاصد؟ لماذا يَضْرب عرضَ الحائط بالسياق الذي كُتبتْ فيه القصيدةُ، وهو ـ كما أشار غيرُ كاتبٍ ـ سياقُ الصراع الفلسطينيّ ضد العدوّ الإسرائيليّ، وتآمرِ «الإخوة» العرب على أخيهم الفلسطينيّ؟ فإذا كنّا في النقد الأدبيّ نعارض مَنْ يَطْرد المرجعيةَ التاريخيةَ والاجتماعيةَ عن النصّ المكتوب ويكتفي بالتحليل النصّيّ الضيّق (وكأنّ ذلك ممكنٌ أصلاً!)، فأَوْلى بنا أن نعارض «النصّانيّة» الطاردةَ للسياق في فهم سماحة المفتي قباني لورود الآية الكريمة في القصيدة المذكورة. بل قد يقول قائلٌ إنّ مارسيل قد اذاع آيةً جميلةً من القرآن، تستطيع أن تتجاوز سياقَها الأصليّ (دون أن تتنكّر له)، فتسافرَ عبر المكان والزمان، لتخلِّدَ قائلَها وتعظِّم إعجازَه البلاغيّ.

ولماذا «نَصْرف النظرَ» عن كون الشاعر الذي ضمَّن قصيدته تلك الآيةَ هو أحدَ الكواكب النيِّرة في المقاومة الثقافية العربية، وعن كون مغنِّيها وملحِّنِها هو المغني والملحِّنَ الأبرزَ في ميدان الأغنية السياسية العربية الملتزمة؟ فإذا كنّا في النقد الأدبيّ نرفض فكرةَ «موت المؤلِّف»، فأَوْلى بنا أن نُنْكر على سماحة الشيخ تغييبَ الشاعر والملحِّن، أيْ تغييبَ خلفيّتِهما ونواياهما الوطنية والقومية التي تتجلّى في مجمل أعمالهما ـ وفي هذه القصيدة/الأغنية على وجه التحديد!

د ـ على أنني أودّ هنا أن أشير إلى أنّ بعض المدافعين عن مارسيل قد بالغوا في الحديث عن تلك الخلفية والنوايا، فراحوا يذكِّرون بنضاله، حتى أوْحوا للنّاس أنّ حق التعبير حكرٌ على المناضلين والوطنيين. بل ذهب بعضُهم إلى التأكيد على إيمان مرسيل خليفة باللّه وبرُسُله، وكأنّ حقّ التعبير حكرٌ على المؤمنين؛ وفي هذا السياق يأتي كلامُ نقيب المحامين في الشمال الأستاذ

١ ـ السفير، الأربعاء ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٩، ص ١٩.

٢ ـ السفير، الاثنين ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٩، ص ٢١.

٣ ـ السفير، ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٩، ص ٥.

رشيد درباس الذي قال إنّ خليفة «بحكم طبيعته يمارس صلاةً من نوعٍ خاص وَهَبَه اللهُ إياها... إنّه يُصلّي بطريقة لا نستطيع أن نجاريَه فيها!». والواقع أنّ حرية التعبير حقٌّ لـ «غير المناضلين» ولغير الثوريين أيضاً. كما أنّ الدستور اللبنانيّ يَكْفل حريةَ الرأي والفكر والمعتقد، وهذا يعني أنّ من حقّ المُلْحد أيضاً (ماركسياً أو علمانياً أو غير ذلك) التعبيرَ عن رأيه وفكره ومعتقده. وعليه فإنّ من واجب الأقلام التحرريّة ألاّ تنزلق، أثناء دفاعها عن حقٍّ امرئ في التعبير، في مطبِّ حجبِ حريةِ هذا التعبير عن أناسٍ آخرين أو حَصْرِها في فئةٍ دون فئة!

II ـ وأما قضية المخرجة رندة الشّهال الصبّاغ فتتعلّق، هذه المرةَ، بسلطةٍ أخرى هي سلطة الأمن العامّ. وهذه السلطة سَبَقَ أن حَذَفَتْ ومنعتْ أفلاماً، طالت «خارج الحياة» لمارون بغدادي «والإعصار» لسمير حبشي، فضلاً عن مسرحياتٍ وكتبٍ تعرّضنا لها في سياقٍ آخر. وملخّص قضية الشّهال نعرضها للقارئ العربيّ الذي لم يتسنّ له الاطّلاعُ عليها: فقد حَذَفَ الأمنُ العامّ من فيلمها «متحضّرات» Civilisées ٤٧ دقيقةً من أصل ٩٠ دقيقة، وحجّتُه في ذلك هي ورود ٢١ عبارة ومشهداً تتضمّن «بذاءةً واستفزازاً لتقاليد أخلاقيّة ودينيّة ممّا يتعذّر نشرُه في صحيفة». وأوّل ما قد يسترعي انتباهَ القارئ اللبيب هو ضرورةُ إسداء الشكر للأمن العامّ على حسّ العدالة الصارخ عنده، وهو حسٌّ دَفَعَه إلى مساواة جرعة الحرية «المتاحة» للسينما بتلك المتاحة للإعلام المكتوب. وربّما كان علينا من أجل التحقق من تلك العدالة أن نقيس الزمنَ بالصفحات. فأيُّهما أكثر الدقائق المحذوفة من أفلام «خارج الحياة» و«الإعصار»، و«بيروت الغربية» و...، أم صفحات الكتب الممنوعة من **حديقة الحواس** لعبده وازن، مروراً بكتب الصادق النيهوم، وكتاب «كوبرا» السعيد الذكر؟ وإنّها ـ لعمري ـ معادلةٌ مستحيلةٌ أشبهُ بجمع التفّاح إلى البرتقال، كما يقول المَثَلُ الإنجليزيّ.

وثاني ما يلْفت نظرنا هو ذلك الحكمُ الأخلاقويُّ على عملٍ فنّيّ، بل على عملٍ يطول الحرب الأهلية اللبنانية التي حَصَدَتْ عشرات آلاف القتلى والمهجّرين والمخطوفين والمعوّقين. وقد أحسنتِ المخرجةُ صنيعاً حين ردّت على الأمن العامّ فقالت «إنّ فيلماً عن الحرب لا يمكن أن يكون ملياً بالأخلاق»!. وردُّ الشّهّال هذا يُذكّر بردّ صنع الله إبراهيم على يحيى حقّي. فقد ساء حقّي أن «يزلّ» إبراهيم و«ينحطّ في ذوقه» بأن لا يكتفي بأن يقدّم لنا في رواية **تلك الرائحة** بطلَه وهو منشغلٌ بجَلْدِ عميْرة (الاستمناء)، بل مضى «فوصَفَ لنا أيضاً عودتَه لمكانه بعد يوم ورؤيتِه لأثر المنيّ المُلْقى على الأرض». وإذّاك لم يكن من صنع الله إبراهيم إلاّ أن شَرَحَ للقارئ ظروفَ كتابة **تلك الرائحة**، ومن بينها: اعتقالُه، والتعذيبُ الذي تعرّض له جيلُه، وخلَص إلى القول:

«ألا يتطلّب الأمر قليلاً من القبح للتعبير عن القبح [الآخر] المتمثّل في... ضربِ شخصٍ أعزلَ حتى الموت، ووضْعِ منفاخٍ في شرجه وسلكٍ كهربائيٍّ في فتحته التناسلية ـ وكلُّ ذلك لأنّه عبّر عن رأيٍ مخالف...؟ ولماذا يتعيّن علينا عندما نكتب ألا نتحدث إلا عن جمال الزهور وروعةِ عبقها، بينما الخراءُ يملأ الشوارع ومياهُ الصرف الملوّثة تغطّي الأرض...؟!»[1].

الأمنُ العامُّ الموقّر يريد فيلماً عن الحرب اللبنانية لا ذِكْر فيه لشتائم متبادلة بين الطوائف الميمونة المتقاتلة، ولا لمشهدٍ يُظهر رجلاً يرفس تابوتاً، ولا لقنّاص يقتل رجلَ دينٍ على الطريق، ولا للبنانيٍّ يقول إنّه يريد أن يخْطف فرنسياً ويبيعَه، ولا لقنّاص ينعت المسيحَ بالكذّاب[2].

الأمنُ العامُّ يريد فيلماً نظيفاً عن حربٍ يكادُ الجميعُ (بمن فيهم الأمنُ العامُّ نفسه) يُجْمعون على «قذارتها». أتراه يكون ذاك هو السبب؟. لا، بل هو أعمق من ذلك. فالشّهّال تواصلِ دفاعَها عن الفيلم الذي نال جائزة الأونيسكو لهذا العام (ولكنها رفضتها لمناصفتها مع المخرج الإسرائيليّ غيتاي) فتقول:

«أرفض تماماً تحويلَ النقاش حول الفيلم إلى جدلٍ حول بعض الشتائم. فالخلاف حول الفيلم يتعلّق بالنظرة إلى الحرب الأهلية اللبنانية. فأنا أرغب في تناول بشاعتها، وأعتقده السبيلَ النافعَ لتجاوزها ولمَنْع تكرارها، فيما تدعو الرقابة إلى اعتماد سياسة النعامة».

الشهّال في ردّها تشير إلى أنّ جمر الحرب لم يَخْبُ بعد، وأنّ منطق التكاذب الطائفيّ (أو دفْن الرؤوس في الرمال) لن يمنع تكرارها. وأما الأمن العامّ فيرى في كل تطرّقٍ عميقٍ إلى جذور الحرب ما يَخْدش صورةَ «الصيغة» التي حوّلتْ وماتزال تحوّل الشعبَ اللبنانيَّ إلى طوائف، والمواطنين إلى رعايا. وهو يعتقد ـ ضمناً ـ أنّ هذه الصيغة هي من الهشاشة بحيث تؤثّر فيها سبعٌ وأربعون دقيقة من البذاءات والاستفزازات. ومن المؤكّد أنّ هذا المنطق عينه هو الذي دَفَعَ بالأمن العام إلى منع كتاب مُرافق معالي الوزير السابق إيلي حبيقة، المدعوّ «كوبرا». فالخطر ليس في ما كانت عليه الحربُ بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، بقَدْرِ ما هو كامنٌ تحت القشرة التافهة من «التعايش» الأخويّ بين نخبٍ سياسيةٍ ما تزال تَحْكم وتمارس بذاءاتِها ضدّ الشعب اللبنانيّ، وتواصل استفزازاتِها بحقّ مؤسساته المدنية!.

يا سماحة مفتي الجمهورية،

ويا أيها الأمن العام الموقّر،

لا أحد يريد إلحاق الأذى بالدين الحنيف، ولا بالصيغة الأخلاقية الحميدة. فقليلاً من الترفّق بأحكامكم، لأنّ «الكفّار» و«الزعران»... هُمْ في مكانٍ آخر. والعلمانيون والماركسيّون و«الماركعلمانيون»[3]، يا سماحة الشيخ محمد مصطفى الجوزو، لا يثيرون قضية حرية التعبير لغايةٍ في نفس يعقوب، بل هم يَدْفعون عنهم أذى أبناءِ يعقوب ـ إخوةِ يوسف!

III ـ وأما المصيبة الثالثة التي نزلتْ بنا في هذا العام ـ وهو، للتذكير، العامُ الذي أعلنتْ فيه الأونيسكو مدينةَ بيروت «عاصمةً ثقافيةً للعالم العربيّ» ـ فهي الإجراءات الجديدة التي اتخذها الأمنُ العامُّ أيضاً بحق المخطوطات الواردة إلى دُور النشر اللبنانية، وبحقّ المجلاّت القديمة المصدَّرة خارج

١ ـ **تلك الرائحة**، دار شهدي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠ ـ ١١.

٢ ـ **الكفاح العربي**، ٢١ تشرين الأول ١٩٩٩، ص ٢٤. ولكنّ الجريدة أوردتْ هذه «المحرّمات» على سبيلِ استحسانِ قرارِ الأمن العام!.

٣ ـ **السفير** ٢٥ تشرين الأول، ١٩٩٩، ص ٢١.

الأراضي اللبنانية. وهاكم التفاصيل:

منذ بضعة أسابيع اتّصل بدار الآداب أحدُ الموظفين من شركة «ليبان پوست» (المسؤولة عن أعمال البريد) ليخبرنا بورود مخطوطة أُرسلتْ إلى الدار من الخارج، ولكنْ لن يُفرَجَ عنها ما لم تتعهّدْ دار الآداب لمديرية الأمن العامّ بأن لا توزِّع المخطوطةَ المطبوعةَ داخل الأراضي اللبنانية إلاّ بعد موافقة «السلطات المختصّة». (عند الاستفسار قيل لنا إنه يحقّ لنا أن نطبعها دون إذن، وأما التوزيع فلا!). استنكرتُ ذلك القرار الجديد، ولكنني قلتُ لنفسي إنّ المخطوطة لا بدّ أن تكون خطيرة الشأن، فكتبتُ تعهُّداً (بعد أن حدّدتُ فيه تاريخَ وصول المخطوطة إلى لبنان كي لا يُستخدم تعهّدي ذاك للنيْل من مخطوطات أخرى في المستقبل). ووصلتِ المخطوطةُ بعد أيّام. فإذا بها ترجمة لكتاب لـ... همنغواي. وهمنغواي، أسعدكم الله، كَتَب في كل شيء تقريباً، إلاّ في الصيغة اللبنانية، فَلِمَ الخوفُ منه؟ وبعد أسابيع حَدَثَ الأمرُ عينه: اتصلتْ شركة «ليبان پوست» لتُعْلمنا بوصول مخطوطة جديدة، ولتطلبَ منّا تعهُّداً جديداً قبل أن تسلمنا إياها. فما كان منّا إلا أن اتّصلنا بالأمن العام نفسه. وقلنا لليوتنانت(...):

ـ هذا لا يجوز يا ليوتنانت، نحن في لبنان. وهذا العام هو عام بيروت عاصمة ثقافية لـ....

ـ أنا معكم.

ـ ماذا نقول للكتّاب العرب؟ يقولون إنهم ينشرون في بيروت ما لا يستطيعون نشرَهُ في بلادهم، وإنكم بقراركم هذا «تعرّبون» لبنانَ، و...

ـ أنا معكم. أثيروا القضية وأنا معكم.

ـ نحن لا نريد أن يشوّه النظامُ الجديدُ الذي علّقْنا عليه الآمال. نحن سعيدون بأن يُرفع الحظرُ عن التظاهرات، وأن يُساق بعضُ الفاسدين إلى السجن، ولكننا لن...

ـ أنا معكم.

النتيجة، أفهَمَنا الليوتنانت أنّ الأمر قد يكون متعلّقاً بكتاب «كوبرا» (السعيد الذِّكر). وأفهمناه أننا لا نوافق أن نكون كبشَ فداء، أو أن نؤْخذ بجريرة كوبرا. وقلنا له إننا سنثير القضية («أنا معكم»، قال) مع الناشرين والكتّاب والصحفيين. وقلنا له إنها بيروت يا خواجه. وصدَّقْنا أنفسَنا، وصدّقناه.

بعد أيام جاءنا على الهاتف خبرٌ جديد، يتعلّق بمجلة الآداب هذه المرة: عليكم عند إرسال أيّ عددٍ من المجلّة أن تأخذوا إذناً من الأمن العامّ، حتّى وإنْ كان هذا العدد قد صدر قبل ٤٧ عاماً!

ـ وَلَوْ!

ـ هذا أمر طبيعيّ.

ـ طبيعيّ أن تحاكمونا على ما قلناه، أو قاله غيرُنا، خلال العقود الخمسة الماضية؟

ـ لا. لا تكبِّر المسألة.

ولم نكبِّر المسألة. قرّرْنا إرسالَ المجلدات السبعة والأربعين

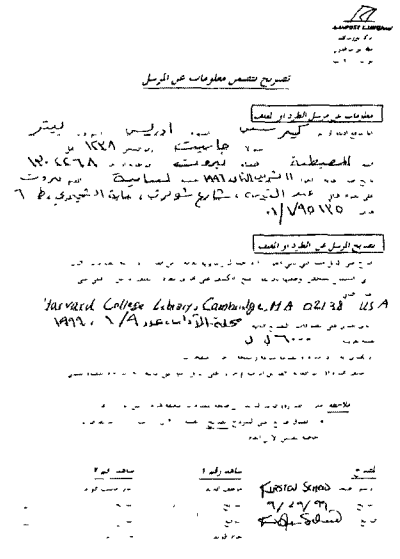

(أكثر من أربعين الف صفحة) إلى محكمة التفتيش الجديدة لنأخذَ منها صكّ براءة في حقّ تاريخ الأدب والفكر العربيّ الحديث برمّته. ثم قررنا ـ كما طُلِبَ منا ـ أن نضع ورقة «السماح» على كل عددٍ مُرْسَلٍ إلى الخارج (ولاسيّما إلى الجامعات العالمية؛ يا لشماتتها بنا!). وعُدنا لنكتب. فمتى يرنّ الهاتفُ من جديد؟

* *

كنتُ أودّ أن أتحدث عمّا يَحْدث في الكويت (تُرى، أمصادفة بحتة هي التي تجعل لبنانَ والكويت، اللذيْن كانا أكثر دولتيْن عربيتيْن قبل «عاصفة الصحراء» ممارسةً لحرية التعبير، يتعرّضان لما يتعرضان له اليومَ من تضييق على حرية الفكر؟). وكنتُ أريد أن أقول لأحمد البغدادي وليلى العثمان وعالية شعيب و... إننا معهم، كما كنّا (وسنبقى) مع نصر ومارسيل، بل مع عبد الصبور شاهين حين تعرّض بدوره للتكفير!. ثم أخذني الإعصارُ اللبنانيُّ، ودَهَمني الوقتُ.

لكنني أريد أن أختم كلماتي بتوجيه تحيةٍ خاصةٍ إلى الجامعة، وإلى الأستاذ الجامعيّ، في كلّ أقطار هذه الأمّة المحزونة. ليس مهماً أن يصيب نصر حامد أبو زيد أو أحمد البغدادي أو طه حسين أو صادق العظم... بل المهم أن يجتهدوا. فالإنسان لم يَخْلق الجامعةَ إلاّ لممارسة الاجتهاد، والحريّةِ، والبحثِ الأبديّ عنَ الحقيقة. وإخضاعُ الأستاذ الجامعيّ للإرهاب إرهابٌ للطالب، وللصحافيّ، وللمجتمع برمّته. يقول إدوارد سعيد إنّ مهمة الجامعة هي ممارسة الحَريّة لا التكيُّف مع الواقع و«مشاعر» الناس، وهي ممارسة الشجاعة لا الخوف، والذكاءِ لا الحذر، والمعرفةِ لا التقليد[1]. إنّ الجامعة هي مصنعُ التغيير والتجديد، وهي أحدُ آمالنا القليلة الباقية وسط تلك الرائحة التي تُزْكم الأنوفَ. وأما «مشاعر الناس» فحجّةٌ يتحكّم عَبْرها الأقوياءُ والطامعون برقاب الناس، ليبرِّروا قمعَ مشاعرَ أناسٍ آخرين يقفون اليومَ على حدّ الحقيقة الجارح.

بيروت

١ ـ إدوارد سعيد: «الهوية، السلطة، الحرية: المتسلّط والرحالة»، ترجمة سماح إدريس، الآداب ٦/٧، ١٩٩٤، ص ٨٤.